مركز البيدر للدراسات والتخطيط
Al-Baidar Center For Studies And Planning

ورقة بحثية

الدبلوماسية الاستثمارية
سؤال الصياغة وتشكّل المفهوم

علي احميد عبيد

الملخص

تُقدّم هذه الدراسة مفهومَ الدبلوماسية الاستثمارية بوصفه أداة من أدوات السياسة الخارجية، حيث تعتمد الدول على منح الرخص الاستثمارية والتسهيلات الاقتصادية من أجل استثمارها في استمالة سلوك الدول الأخرى بما يخدم مصالحها. تعدُّ هذه الدبلوماسية جزءاً من القوة الناعمة للدولة، حيث يمكن توظيفها بأسلوب الترغيب مع الدول الصديقة لتعزيز التعاون، أو الترهيب عبر فرض قيود استثمارية على الدول غير المرغوب في التعامل معها أو لتحقيق مكتسبات أخرى.

تهدف الدبلوماسية الاستثمارية إلى تعزيز النفوذ السياسي، ودعم الاقتصاد الوطني من خلال جذب استثمارات ذات قيمة مضافة، والمساهمة في حل المشكلات الاجتماعية مثل البطالة وأزمة السكن. تعتمد على أدوات مثل الإعفاءات الجمركية، منح سمات الدخول، وتفعيل مزايا قانون الاستثمار. يتم تنفيذها من خلال جهات متعددة، أبرزها الهيئات الاستثمارية، اللجان البرلمانية، والمستثمرون المحليون، وتُمارس على المستويات العربية، الإقليمية، والدولية.

وعليه فتمثل الدبلوماسية الاستثمارية فرصة مهمة للعراق لتعزيز موقعه الاقتصادي والسياسي عالمياً، مما يتطلب تطويرها بأسلوب متخصص لضمان فاعليتها.

المقدمة

تعدُّ هذه الورقة البحثية بمثابة اللبنة الأساسية للبناء النظري للدبلوماسية الاستثمارية العراقية التي هي جزء من الدبلوماسية الاقتصادية لكن لم يكتب بها سابقاً كتأصيل نظري من حيث التعريف والخصائص والأهمية والأدوات، وعليه تجيء هذه الورقة البحثية لتعطي فكرة يمكن أن يتم البناء عليها وتتظافر الجهود من خلال الباحثين والمؤسسات الرسمية وغير الرسمية العاملة والمشتغلة في ميدان الاستثمار والسياسة الاستثمارية والعمل على تطبيقها بعد إنضاجها بشكل تام والسعي إلى توظيفها في السياسة الخارجية العراقية.

الدبلوماسية الاستثمارية إحدى أدوات السياسة الخارجية التي تعتمدها الدول لتحقيق مصالحها الاقتصادية والسياسية. وقد برز هذا المفهوم في ظل تزايد أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتأثيرها في العلاقات الدولية. تقوم الدبلوماسية الاستثمارية على توظيف منح الرخص الاستثمارية والامتيازات المرافقة لها كأداة ضغط أو تحفيز للتأثير على سلوك الدول الأخرى بما يخدم المصالح الوطنية. وتأتي هذه الورقة البحثية لبلورة مفهوم الدبلوماسية الاستثمارية، من حيث خصائصها، وأدواتها، والفاعلون فيها، بالإضافة إلى مستويات تطبيقها.

التعريف بالدبلوماسية الاستثمارية

تشير الدبلوماسية الاستثمارية إلى توظيف الدولة لمقدراتها الاستثمارية عبر منح الرخص الاستثمارية وما يتبعها بهدف التأثير على الدول الأخرى وتوجيه سلوكها السياسي والاقتصادي بطريقة تخدم مصالح الدولة المانحة. وتندرج هذه الدبلوماسية ضمن الدبلوماسية الاقتصادية، حيث تُستخدم أدوات الاستثمار كوسائل ضغط أو إغراء لتحقيق أهداف سياسية واقتصادية.

أهمية الدبلوماسية الاستثمارية

تكمن أهمية الدبلوماسية الاستثمارية في:

- **التأثير السياسي**: استخدام منح أو حجب الفرص الاستثمارية للتأثير في القرارات السياسية للدول الأخرى.
- **تحقيق المكاسب الاقتصادية**: استثمار المناخ الاستثماري للترويج عن الفرص الاستثمارية وجذب الاستثمارات الخارجية.
- **القوة الناعمة**: تعزيز صورة الدولة وقدرتها في التأثير الدولي من خلال سياسات استثمارية ذكية تمازج مابين الاقتصاد والسياسة.

خصائص الدبلوماسية الاستثمارية

1. **خاصية الترغيب**: تستخدم مع الدول الصديقة أو القريبة جغرافياً وثقافياً، حيث يتم تقديم الامتيازات الاستثمارية كحوافز لتعزيز التعاون.
2. **خاصية الترهيب**: تُوظَّف مع الدول التي يُخشى من تعاونها الاقتصادي، حيث يتم فرض قيود أو شروط صارمة على الاستثمارات القادمة منها.

أهداف الدبلوماسية الاستثمارية

1. الأهداف السياسية: تعزيز النفوذ السياسي للدولة عبر الاستثمار كورقة تفاوضية على المستويات العربية والإقليمية والدولية.
2. الأهداف الاقتصادية: دعم الاقتصاد الوطني من خلال استقطاب استثمارات ذات قيمة مضافة ترفد الموازنة بالإيرادات.

3. الأهداف الاجتماعية: المساهمة في معالجة المشكلات الاجتماعية مثل البطالة وأزمة السكن عبر المشاريع الاستثمارية.

أدوات الدبلوماسية الاستثمارية

1. منح الإجازات الاستثمارية: أداة تفاوضية عبر الإعلان عن الفرص الاستثمارية وفق قرارات حكومية أو منح استثناءات لمشاريع معينة.
2. الإعفاءات الجمركية: ميزة استثمارية منصوص عليها في المادة (15/أولاً - أ) من قانون الاستثمار رقم (13) لسنة 2006 المعدل، حيث يتمتع المستثمر بإعفاء ضريبي لمدة (10) سنوات، مما يعزز جاذبية الاستثمار.
3. منح سمات الدخول: السماح بإدخال العمالة الأجنبية بنسبة عالية على أن لا تزيد عن 50% من العاملين في المشاريع الاستثمارية حسب المادة (30) من نظام رقم (2) لسنة 2009، مما يشكل ميزة تفاوضية مع الدول الراغبة في استثمار خبراتها.
4. إعمال المزايا والضمانات الواردة في الفصلين (الثالث والخامس) من قانون الاستثمار رقم (13) لسنة 2006 المعدل.

الفاعلون في الدبلوماسية الاستثمارية

1. لجنة الاستثمار والتنمية البرلمانية: الجهة التشريعية والرقابية المسؤولة عن الاستثمار.
2. الهيئة الوطنية للاستثمار وهيئات الاستثمار في المحافظات: الجهة المختصة برسم السياسة الاستثمارية وتنفيذها.
3. لجنة الاستثمار في مجالس المحافظات: المسؤولة عن الرقابة على هيئات الاستثمار في المحافظات.

4. المستثمرون المحليون: قنوات غير مباشرة يمكن توظيفها لجذب الاستثمارات الخارجية وتعزيز التواصل مع المستثمرين الأجانب.

مستويات تطبيق الدبلوماسية الاستثمارية

1. الجوار العربي: الاستفادة من الروابط اللغوية والثقافية لتعزيز التعاون الاستثماري.
2. المحيط الإقليمي: مراعاة التنوع اللغوي والتاريخي والاقتصادي للدول المجاورة وتكييف الخطاب الاستثماري وفقاً لذلك.
3. المجتمع الدولي: توظيف استراتيجيات تفاوضية تناسب طبيعة كل دولة وفقاً لدرجة تأثرها وتأثيرها بالدبلوماسية الاستثمارية.

الخاتمة

تعدُّ الدبلوماسية الاستثمارية أحد الأساليب الحديثة التي يمكن توظيفها لتعزيز موقع العراق الاقتصادي والسياسي على الساحة الدولية. ومن خلال استخدام الأدوات الاستثمارية بذكاء، يمكن للدولة أن تحقق مكاسب سياسية واقتصادية كبيرة، شريطة أن يتم تطوير هذه الدبلوماسية بأيدي دبلوماسيين متخصصين في الاقتصاد والاستثمار لضمان تحقيق أقصى فاعلية.

تمثل الدبلوماسية الاستثمارية أداة حيوية ضمن السياسة الخارجية للدول، حيث تُستخدم الاستثمارات والتسهيلات الاقتصادية كوسيلة للتأثير في العلاقات الدولية، سواء بأسلوب الترغيب لجذب التعاون، أو الترهيب للحد من النفوذ غير المرغوب فيه. وتندرج هذه الدبلوماسية ضمن القوة الناعمة للدولة، مما يجعلها ذات أهمية استراتيجية في تحقيق الأهداف السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

لقد استعرضت هذه الورقة البحثية أدوات هذه الدبلوماسية، مثل منح الإجازات الاستثمارية، الإعفاءات الجمركية، منح سمات الدخول، وتفعيل مزايا قانون الاستثمار، التي يمكن توظيفها بذكاء لتعزيز النفوذ العراقي في محيطه العربي والإقليمي والدولي. كما أن نجاح هذه الدبلوماسية يعتمد على فاعلين رئيسيين، من بينهم الهيئة الوطنية للاستثمار، اللجان البرلمانية، المستثمرون المحليون، والمؤسسات الحكومية ذات الصلة مضافاً إلى البيئة الحكومية الداعمة.

في الختام، يعدُّ تطوير الدبلوماسية الاستثمارية أمراً ضرورياً لتعزيز مكانة العراق الدولية وجذب الاستثمارات الأجنبية، مما يتطلب وضع سياسات واضحة، وتدريب دبلوماسيين متخصصين في الاقتصاد والاستثمار لضمان تحقيق أقصى فاعلية لهذه الأداة المهمة في بناء مستقبل اقتصادي قوي ومستدام.

وأخيراً يبقى هذا الجهد بدايةً لمشروع كبير يسعى الباحث إلى تقديم البناءات النظرية والتأطير له في حدود الإمكانات المتاحة ويفتح باب المساهمة لمن يودُّ الإضافة أو التعديل أو النقد من أجل إنضاج هذا المشروع على وفق المساقات العلمية والتأصيلات النظرية.

هوية البحث

اسم الباحث: علي احميد عبيد - ماجستير نظم سياسية وسياسات عامة / تخصص سياسة استثمارية، مدير قسم إدارة الجودة الشاملة والتطوير المؤسسي في هيئة استثمار بغداد

عنوان البحث: الدبلوماسية الاستثمارية: سؤال الصياغة وتشكّل المفهوم

تأريخ النشر: نيسان - ابريل 2025

ملاحظة:

الآراء الواردة في هذا البحث لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز، إنما تعبر فقط عن وجهة نظر كاتبها

عن المركز

مركز البيدر للدراسات والتخطيط منظمة عراقية غير حكوميّة، وغير ربحِيّة، أُسِّس سنة 2015م، وسُجِّل لدى دائرة المنظمات غير الحكومية في الأمانة العامة لمجلس الوزراء.

يحرص المركز للمساهمة في بناء الإنسان، بوصفه ثروة هذا الوطن، عن طريق تنظيم برامج لإعداد وتطوير الشباب الواعد، وعقد دورات لصناعة قيادات قادرة على طرح وتبني رؤى وخطط مستقبلية، تنهض بالفرد والمجتمع وتحافظ على هوية المجتمع العراقي المتميزة ومنظومته القيمية، القائمة على الالتزام بمكارم الأخلاق، والتحلي بالصفات الحميدة، ونبذ الفساد بأنواعه كافة، إدارية ومالية وفكرية وأخلاقية وغيرها.

ويسعى المركز أيضاً للمشاركة في بناء الدولة، عن طريق طرح الرؤى والحلول العملية للمشاكل والتحديات الرئيسة التي تواجهها الدولة، وتطوير آليات إدارة القطاع العام ورسم السياسات العامة ووضع الخطط الاستراتيجية، وذلك عن طريق الدراسات الرصينة المستندة على البيانات والمعلومات الموثقة، وعن طريق اللقاءات الدورية مع الجهات المعنية في الدولة والمنظمات الدولية ذات العلاقة. كما يسعى المركز لدعم وتطوير القطاع الخاص والنهوض به، بما يقلل من اعتماد المواطنين على مؤسسات الدولة.

حقوق النشر محفوظة لمركز البيدر للدراسات والتخطيط

www.baidarcenter.org

info@baidarcenter.org